العدالة المرهقة: تجربة النساء مع الطلاق في المحكمة الشرعية بسلفيت

تقرير تحليلي مبني على استمارة بطاقة التقييم المجتمعي- تقييم خدمات المحكمة الشرعية في سلفيت لقضايا طلاق النساء 2025

AWDF | AFRICAN WOMEN'S DEVELOPMENT FUND

Mothers School Society
جمعية مدرسة الأمهات

الفهرس

الملخص التنفيذي	4
تأطير عام	4
خلفية التقرير	4
أهمية و أهداف التقرير	5
منهجية التحليل وأدواته	6

نتائج تحليل الإستمارة	7
نتائج تحليل الإستمارة	13
الاستنتاج التفصيلي	14
السيناريوهات المستقبلية	15
التوصيات النهائية	16

الملخص التنفيذي

يستعرض هذا التقرير نتائج استبيان مجتمعي نُفذ في محافظة سلفيت لقياس مستوى رضا النساء عن الخدمات المقدمة في المحكمة الشرعية فيما يخص قضايا الطلاق.

يأتي هذا التقرير في إطار تعزيز مفهوم الرقابة المجتمعية وتفعيل مشاركة النساء في تقييم الخدمات العامة، خصوصًا في القضايا التي تمس حياتهن الأسرية والاقتصادية والنفسية.

شارك في الاستبيان عدد من النساء اللواتي خضن تجربة الطلاق أو تعاملن مع المحكمة الشرعية في قضايا ذات صلة، وتم تقييم 16 مؤشرًا تغطي مجالات:

- سهولة الوصول للمحكمة والخدمات القانونية.
- وضوح الإجراءات الإدارية والمالية.
- التعامل الإنساني وسرية المعلومات.
- سرعة إنجاز القضايا ومدد الانتظار.
- حماية الحقوق المتعلقة بالنفقة والحضانة.
- توفر الدعم القانوني ووسائل التسوية البديلة للنزاعات.

أظهرت النتائج أن الرضا العام متوسط، مع وجود إشارات ضعف واضحة في وضوح الإجراءات والرسوم وسهولة الحصول على الاستشارات القانونية، مقابل نقاط قوة في التعامل الإنساني واحترام الخصوصية.

تعكس هذه النتائج واقعًا مركبًا تتشابك فيه البيروقراطية مع الضغوط الاجتماعية، ما يجعل تجربة المرأة المطلقة رحلة مليئة بالتحديات النفسية والاجتماعية.

التأطير العام

تعد قضايا الطلاق من أكثر القضايا حساسية في المجتمع الفلسطيني، حيث تتقاطع فيها الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية مع الإطار القانوني.

المرأة الفلسطينية التي تمر بتجربة الطلاق لا تواجه فقط إنهاء العلاقة الزوجية، بل تدخل في مسار قانوني وإجرائي طويل ومعقد، غالبًا ما يكون محاطًا بالضغوط النفسية والاجتماعية.

لذلك، فإن تقييم الخدمات المقدمة من المحكمة الشرعية يصبح أداة مهمة لفهم العقبات وتحسين مستوى الخدمة وضمان وصول المرأة إلى العدالة بسلاسة وكرامة.

خلفية التقرير

محافظة سلفيت ذات طبيعة ريفية، حيث تتوزع القرى والبلدات على مناطق متباعدة، ما يجعل الوصول إلى الخدمات الرسمية تحديًا في حد ذاته.

وفي ظل محدودية عدد المحاكم الشرعية وكثافة الأعباء الإدارية، قد تعاني النساء اللواتي يخضن تجربة الطلاق من:

محافظة سلفيت ذات طبيعة ريفية، حيث تتوزع القرى والبلدات على مناطق متباعدة، ما يجعل الوصول إلى الخدمات الرسمية تحديًا في حد ذاته.

- طول مدة الإجراءات.
- غياب الشفافية في بعض الخطوات القانونية.
- الحاجة إلى دعم قانوني يوازي ضعف المعرفة بحقوقهن.

جاء هذا التقرير لتقديم صورة شاملة عن واقع الخدمات المقدمة في المحكمة الشرعية بسلفيت، من منظور النساء اللواتي خضن التجربة مباشرة.

أهمية التقرير

- تسليط الضوء على تجربة النساء في واحدة من أكثر القضايا حساسية وتأثيرًا على الاستقرار الأسري.
- توفير بيانات حقيقية يمكن البناء عليها لتحسين أداء المحكمة الشرعية.
- تمكين المجتمع المحلي من ممارسة الرقابة المجتمعية بشكل عملي.

أهداف التقرير:

- قياس مستوى رضا النساء عن الخدمات المقدمة في قضايا الطلاق.
- تحديد نقاط القوة والضعف في الأداء الإداري والقانوني للمحكمة.
- تقديم توصيات عملية لتحسين جودة الخدمة وضمان وصول النساء إلى حقوقهن بشكل أفضل.

منهجية التحليل وأدواته

اعتمد التقرير على استبيان مجتمعي استهدف عينة من النساء في محافظة سلفيت ممن تعاملن مع المحكمة الشرعية في قضايا الطلاق.

1. **طبيعة الأسئلة:** معظم الأسئلة بنيت على مقياس من 1 إلى 5 (من ضعيف جدًا إلى ممتاز)، لقياس:
   - سهولة الوصول والإجراءات
   - وضوح المعلومات والرسوم
   - جودة التعامل الإنساني
   - سرعة الإنجاز ومدة الانتظار
   - حماية الحقوق والدعم القانوني
2. **طريقة التحليل:** تم استخدام التكرارات والنسب المئوية لرصد اتجاهات الرضا وتحليلها اجتماعيًا ونفسيًا وفق الواقع المحلي.

نتائج تحليل الإستمارة

الأرقام التي سنعرضها فيما يلي ليست مجرد بيانات إحصائية، بل هي قصص وتجارب نساء حقيقيات وجدن أنفسهن في مواجهة سلسلة من الإجراءات القانونية وسط ضغوط اجتماعية ونفسية هائلة.

ففي مجتمع فلسطيني محافظ، تعني تجربة الطلاق للمرأة مواجهة وصمة اجتماعية، وانكشاف اقتصادي، ومعارك قانونية في آن واحد.

وعبر 16 مؤشرًا تم قياس مستوى رضا النساء عن خدمات المحكمة الشرعية في سلفيت.

سنعرض هذه المؤشرات مع تحليلها سرديًا ومجتمعيًا، بحيث لا تبقى الأرقام صماء، بل تتحول إلى مرآة للواقع المعاش.

نتائج تحليل الاستمارة

الفئات العمرية للمستجيبات

هذه التركيبة العمرية تكشف أن غالبية المستجيبات من النساء الشابات والمتوسطات العمر، وهي الفئة الأكثر عرضة لهشاشة الاستقرار الأسري في ظل ضغوط الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

النساء في العشرينات يواجهن طلاقًا مبكرًا غالبًا بسبب الزواج المبكر أو ضعف التجربة الحياتية، فيما تمثل الثلاثينيات والأربعينيات مرحلة الطلاق بعد سنوات من المعاناة.

هذه الأرقام تُظهر أن تجربة المحكمة ليست بعيدة عن قلب المجتمع؛ إنها تجربة أجيال شابة تتقاطع مع الأعراف التقليدية والواقع القانوني المعقد.

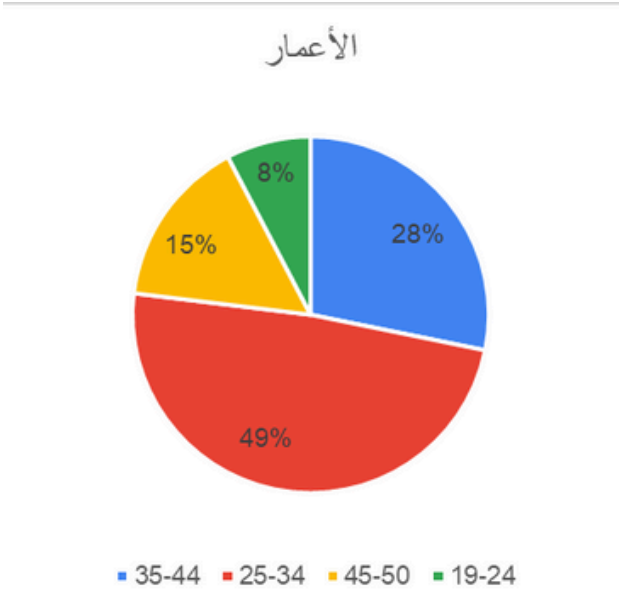

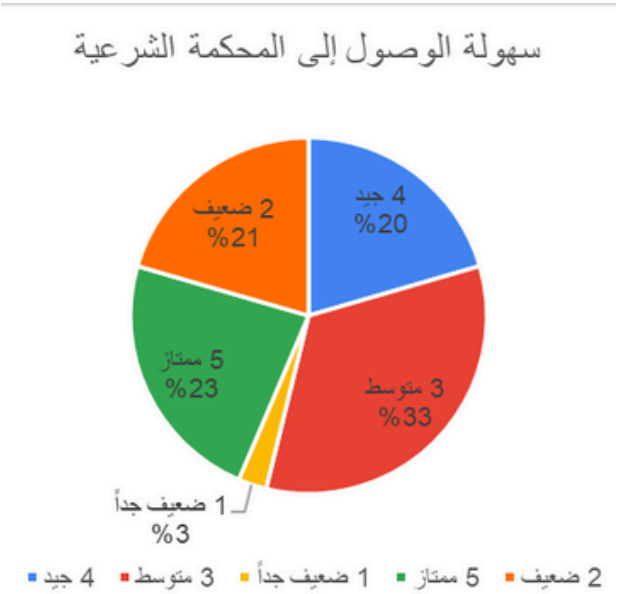

سهولة الوصول إلى المحكمة الشرعية

تعكس هذه النتائج واقعًا متباينًا؛ فبعض النساء يتمكّن من الوصول بسهولة نسبيًا، بينما تشعر أخريات أن مجرد الوصول للمحكمة رحلة شاقة.

في محافظة ريفية مثل سلفيت، قد تضطر المرأة للسفر من قرية بعيدة عبر وسائل مواصلات محدودة أو الاعتماد على مرافق من العائلة، ما يضعها في موضع تبعية ويزيد من ثقل التجربة النفسية.

هنا يتداخل البعد الجغرافي مع البعد الاجتماعي، فالمرأة ليست حرة الحركة كما الرجل، وهذا ينعكس مباشرة على شعورها بالتمكين القانوني.

الوصول إلى المحكمة في سلفيت مقبول لكنه غير متكافئ، ما يجعل النساء من القرى الأبعد أكثر هشاشة قانونيًا.

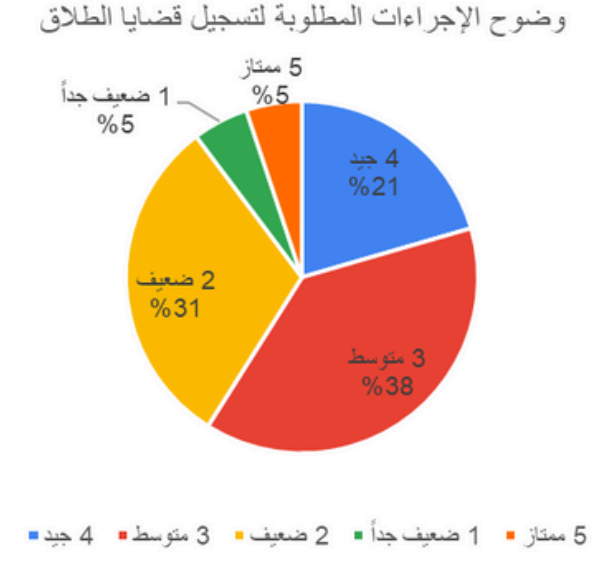

وضوح الإجراءات المطلوبة لتسجيل قضايا الطلاق

الغالبية العظمى من النساء تشعر بأن الإجراءات غامضة أو مربكة.

- 43% بين ضعيف وضعيف جدًا، ما يعكس غياب إرشادات واضحة وبلغة بسيطة.
- فقط 26% قيموا الوضوح بجيد أو ممتاز، وغالبًا هن نساء ذوات خبرة قانونية أو دعم أسري.

البعد الاجتماعي والنفسي:

غياب الوضوح يجعل المرأة تائهة في المتاهة الإدارية، ويضاعف شعورها بالعجز.

هذا الغموض قد يدفع بعض النساء إلى التنازل عن حقوقهن لتجنب التعقيد أو تأجيل الإجراءات.

وضوح الإجراءات هو أحد أضعف نقاط تجربة المرأة في المحكمة الشرعية ويحتاج إلى دليل إرشادي واضح.

نتائج تحليل الاستمارة

المعاملة الإنسانية من قبل الكادر

- أكثر من 54% بين جيد وممتاز، ما يعكس التزامًا بالقيم الاجتماعية الفلسطينية في احترام المرأة حتى في لحظة ضعفها.
- في المقابل، 20% شعرن بسوء المعاملة، ما يترك أثرًا نفسيًا سلبيًا عميقًا.

رغم الصعوبات الإدارية، هناك جانب إنساني مشرق؛ أكثر من نصف النساء قيمّن المعاملة بين جيدة وممتازة.

هذا يعكس استمرار القيم الاجتماعية الفلسطينية القائمة على الاحترام والتقدير، حتى في لحظات الضعف والانكسار.

لكن واحدة من كل خمس نساء تقريبًا شعرت بسوء المعاملة، ما يترك أثرًا نفسيًا عميقًا في لحظة هي أصلًا محمّلة بالخوف والوصمة.

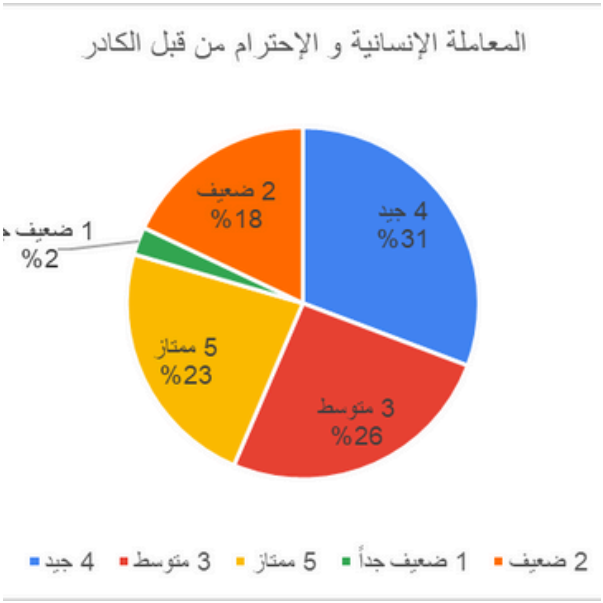

تعامل القضاة مع قضايا النساء بإنصاف واحترام

هذا المؤشر يعكس انقسامًا واضحًا في تجربة النساء مع القضاة:

- حوالي 48% من النساء شعرت بالإنصاف والاحترام بدرجات جيدة أو ممتازة، وهو ما يشير إلى أن جزءًا من الجهاز القضائي يراعي كرامة المرأة ويحترم حقوقها الشرعية.
- لكن 23% من النساء اعتبرن التجربة ضعيفة أو ضعيفة جدًا، مما يعني أن هناك حالات افتقاد للإنصاف أو شعور بالتجاهل أو التهميش أثناء الجلسات.

الإنصاف القضائي موجود لكنه غير متسق، ويحتاج إلى توحيد المعايير المهنية لضمان شعور كل امرأة بالعدالة والكرامة داخل المحكمة.

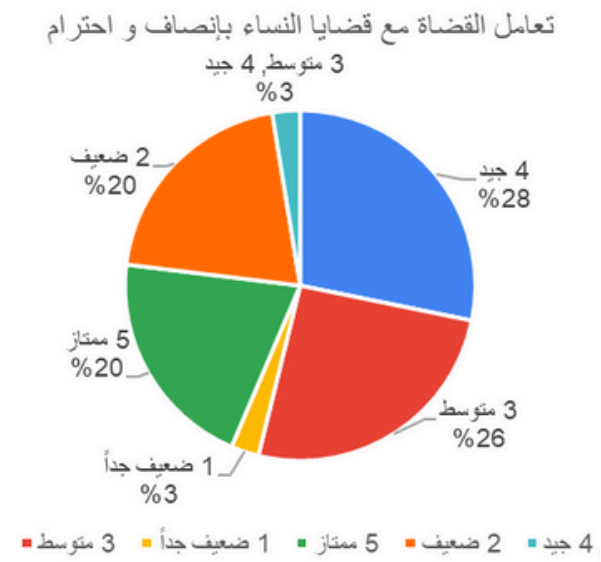

وضوح المعلومات حول الحقوق القانونية للمرأة بعد الطلاق

هذا المؤشر يكشف أزمة وعي قانوني:

- أكثر من نصف النساء (62%) بين متوسط وضعيف وضعيف جدًا، ما يعني أن الكثيرات يخرجن من المحكمة دون معرفة كاملة بحقوقهن في النفقة والحضانة والمسكن.
- فقط 33% بين جيد وممتاز، وغالبًا هؤلاء ممن لهن إلمام قانوني مسبق أو دعم من محامٍ خاص.

البعد الاجتماعي والنفسي:

غياب الوضوح القانوني يجعل المرأة تعيش مرحلة ما بعد الطلاق في قلق دائم:

- خوف من فقدان النفقة أو الحضانة.
- شعور بأن القانون لا يحميها بالكامل إلا إذا كانت واعية ومتمكنة اقتصاديًا.

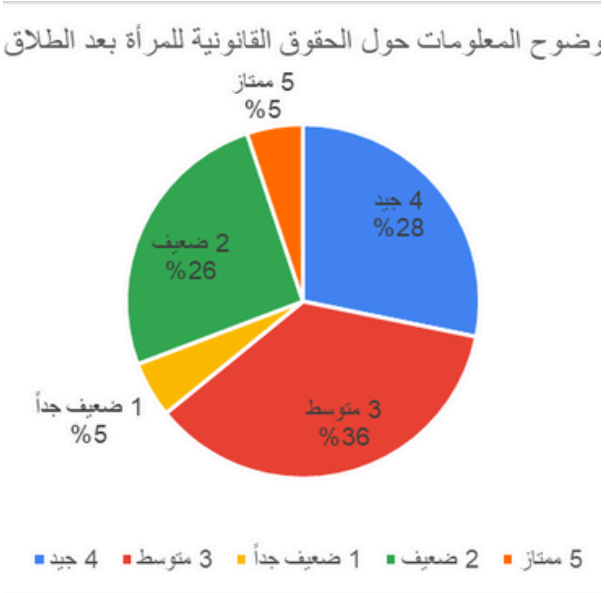

نتائج تحليل الاستمارة

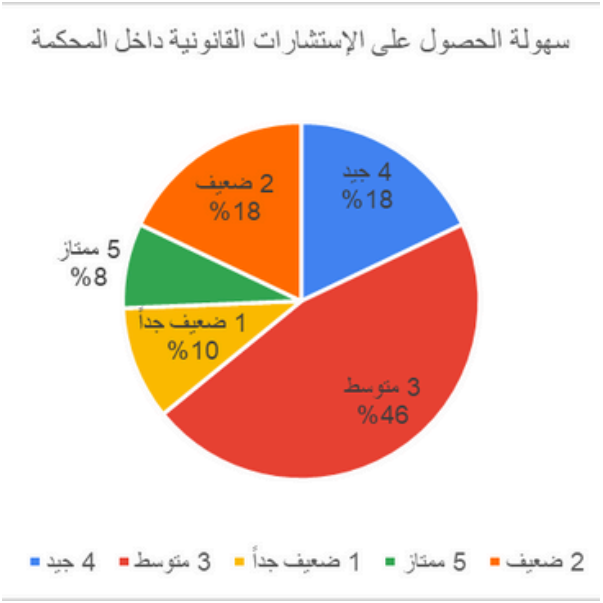

سهولة الحصول على الاستشارات القانونية داخل المحكمة

تظهر هذه النتائج أن غالبية النساء (74%)تعيش حالة من الغموض القانوني عند التعامل مع المحكمة الشرعية.

أكثر من نصف العينة صنّفت سهولة الوصول للاستشارات بين ضعيف ومتوسط، مما يعني أن المرأة (26%)كثيرًا ما تعتمد على نفسها أو على محامٍ خاص إذا توفر لها ذلك.

أما الفئات الأفقر أو الأقل تعليمًا، فتظل محرومة من الدعم القانوني المؤسسي، ما يضعف إحساسها بالثقة والتمكين في قاعة المحكمة.

هذا الواقع يعكس فجوة بين المؤسسة القضائية واحتياجات النساء الفعلية.

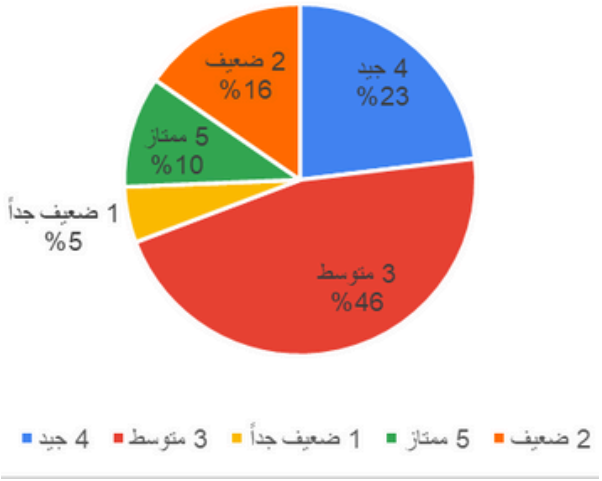

سرعة إنجاز معاملات الطلاق والإجراءات المرتبطة بها

- الغالبية (46%) ترى أن سرعة الإنجاز متوسطة، أي أن القضايا تسير لكنها ليست سلسة بما يكفي.
- 21% فقط قيموا السرعة بين ممتاز وجيد جدًا، ما يعني أن الإجراءات غالبًا تستغرق وقتًا طويلًا يرهق النساء نفسيًا واجتماعيًا.
- 21% اعتبرنها ضعيفة أو ضعيفة جدًا، وغالبًا هن من عانين من تأجيلات متكررة أو تعقيدات بيروقراطية.

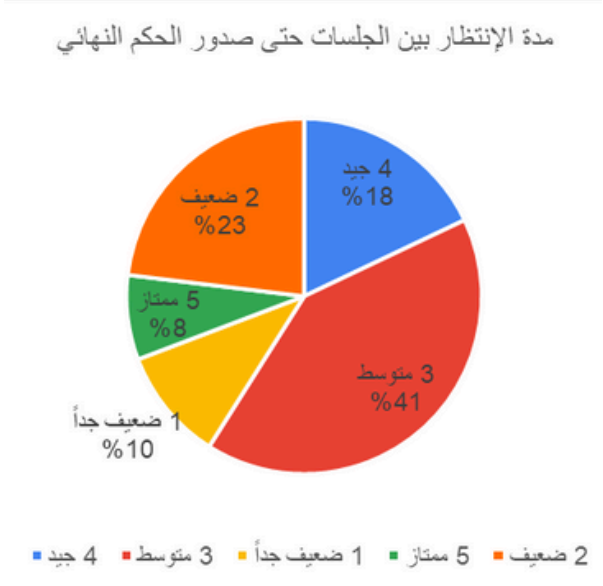

مدة الانتظار بين الجلسات حتى صدور الحكم النهائي

هذا المؤشر يؤكد معاناة النساء مع طول فترة الانتظار القضائي:

- حوالي 33% اعتبرنها ضعيفة أو ضعيفة جدًا، ما يعني أنهن انتظرن طويلًا بين الجلسات.
- 41% متوسط، أي أنهن لم يشعرن بالرضا الكامل ولكن لم تكن المدة كارثية.

البعد الاجتماعي والنفسي:

- فترة الانتظار أكثر المراحل إنهاكًا للمرأة المطلقة لأنها تعيش حالة تعليق اجتماعي.

نتائج تحليل الاستمارة

توفر الدعم القانوني والمساعدة للنساء غير القادرات على التوكيل

يؤكد هذا المؤشر وجود فجوة كبيرة في العدالة الاجتماعية؛ فالنساء الأفقر أو الأقل قدرة على التوكيل هن الأكثر هشاشة قانونيًا.

أكثر من نصف العينة (64%)تقيّم الخدمة بمستوى متوسط أو ضعيف، ما يعني أن هذه الفئة تواجه القانون وحدها، أو تضطر للاعتماد على الأقارب الذكور في كل خطوة، ما يعيد إنتاج تبعية اجتماعية حتى في لحظة البحث عن العدالة.

فقط 23% وجدن أن الدعم جيد أو ممتاز، وغالبًا هؤلاء ممن حصلن على مساعدة من جمعية أو محامٍ متطوع.

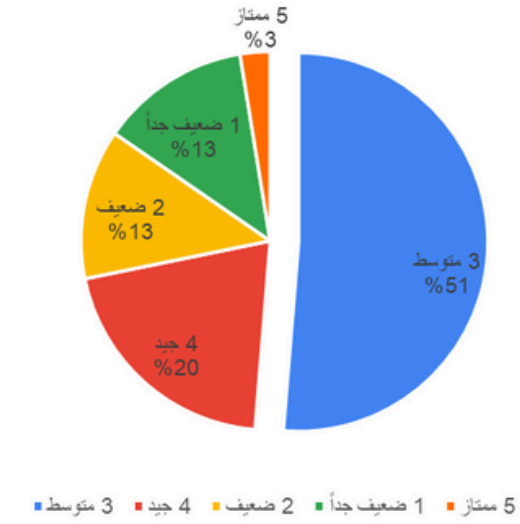

وضوح الرسوم المالية المتعلقة بقضايا الطلاق

يظهر هذا المؤشر أن غالبية النساء (59%) لا تملكن فهمًا واضحًا للرسوم المالية المتعلقة بإجراءات الطلاق.

الغموض المالي يُضاعف شعور المرأة بالقلق، خاصة حين تكون في وضع اقتصادي هش بعد الانفصال.

إنها تشعر وكأن العدالة مُكلفة وغامضة في آن واحد، ما قد يدفع البعض للتردد أو التأجيل في متابعة القضية.

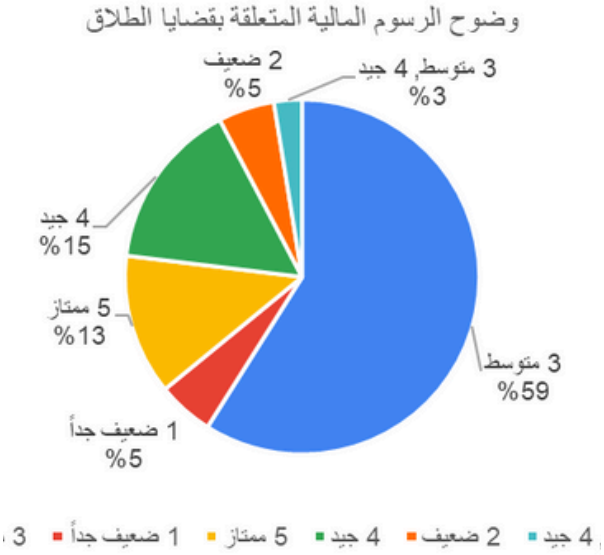

مدى احترام سرية المعلومات المتعلقة بالقضية

سرية المعلومات مسألة حساسة جدًا في قضايا الطلاق داخل مجتمع محافظ.

النتائج هنا مطمئنة نسبيًا، إذ يرى أكثر من 80% أن السرية بين متوسطة وممتازة.

هذا يعكس وعيًا مؤسسيًا بأهمية حماية خصوصية المرأة، لكن وجود 16% يرون أن السرية ضعيفة أو ضعيفة جدًا يظل مقلقًا؛ فمجرد تسرب معلومة قد يسبب ضررًا اجتماعيًا كبيرًا للمرأة وأسرتها.

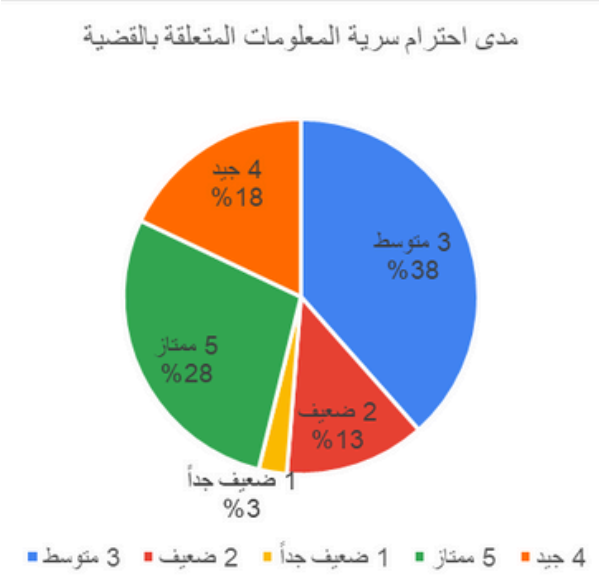

نتائج تحليل الاستمارة

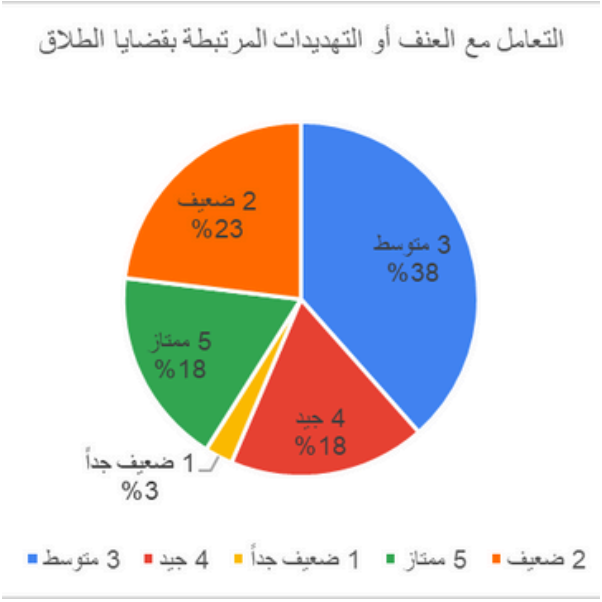

التعامل مع العنف أو التهديدات المرتبطة بقضايا الطلاق

هذا المؤشر يعكس أن التعامل مع العنف أو التهديدات ما زال محدودًا وغير منهجي:

- 41% بين ضعيف وضعيف جدًا، أي أنهن لم يحصلن على حماية كافية عند مواجهة تهديدات.
- فقط 36% قيموا الخدمة بين جيد وممتاز.

المرأة الفلسطينية قد تواجه تهديدًا مباشرًا من الزوج أو العائلة عند سعيها للطلاق، لكن الحماية القانونية غالبًا ما تكون إجرائية فقط، دون مظلة حماية اجتماعية أو نفسية كاملة.

غياب المسار الواضح لمعالجة هذه القضايا يجعل المرأة تعيش حالة خوف مضاعف أثناء فترة التقاضي.

حماية حقوق المرأة المتعلقة بالنفقة وحضانة الأطفال

النفقة والحضانة هما أهم ما يشغل المرأة المطلقة بعد انتهاء الزواج.

هذا المؤشر يكشف أن حماية الحقوق الأساسية للمرأة بعد الطلاق ليست مكتملة:

- ثلث النساء فقط شعرن بأن الحماية جيدة جدًا أو ممتازة.
- بينما ربع النساء تقريبًا صنفنها ضعيفة أو ضعيفة جدًا.

هذا يترك المرأة في حالة قلق دائم على مستقبل أطفالها، ويجعل العدالة ناقصة في نظرها إن لم تترافق مع ضمانات تنفيذية حقيقية.

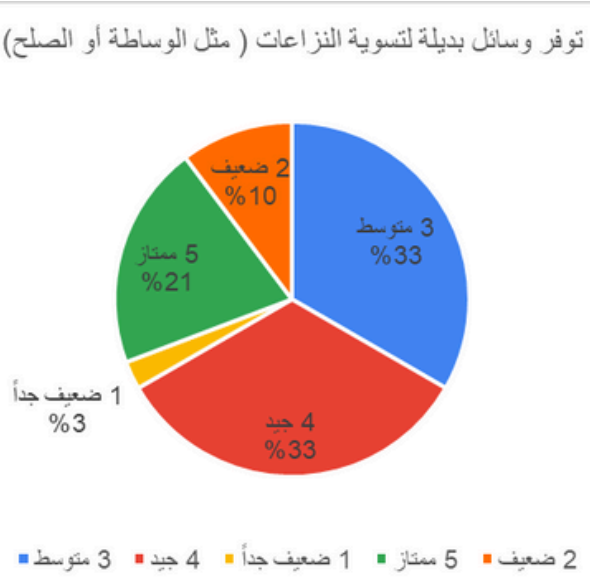

توفر وسائل بديلة لتسوية النزاعات (مثل الوساطة أو الصلح)

النتائج هنا متوازنة نسبيًا وتعكس حضورًا متناميًا لفكرة الوساطة المجتمعية.

- أكثر من نصف النساء (54%) شعرن بوجود وسائل بديلة فعالة لتسوية النزاعات مثل الوساطة أو الصلح.
- بينما 13% فقط لم يلحظن وجود مثل هذه الوسائل.

وجود وسائل بديلة يساعد على تخفيف التوتر وتسريع الحلول، لكنه يظل بحاجة لتعزيز رسمي أكبر حتى تشعر النساء أن الوساطة آلية مضمونة وليست مبادرة عشوائية.

نتائج تحليل الاستمارة

الرضا العام عن الخدمات المقدمة في المحكمة الشرعية بسلفيت

1. قراءة في مستوى الرضا

الرسم البياني يوضح أن المستوى الغالب للرضا هو المتوسط (36%)، يليه الرضا الجيد بنسبة 28%، في حين أن 21% فقط صنفوا الخدمة بأنها ممتازة أو ضعيفة جدًا.

هذا النمط يُظهر تجربة محايدة إلى حد كبير:

1. ليست تجربة مرضية تمامًا تُشعر النساء بالتمكين والثقة الكاملة.
2. وليست تجربة سلبية بالكامل تُفقدهن الأمل أو تدفعهن لترك مسار القانون.

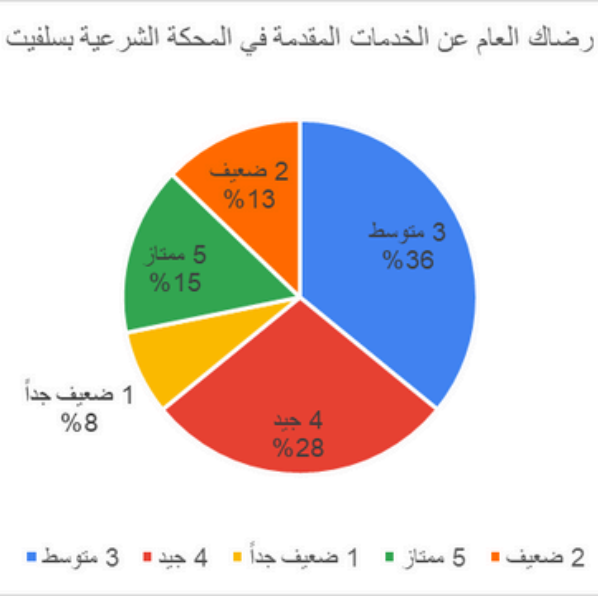

يمكن القول إن المحكمة الشرعية في سلفيت تعمل ضمن نطاق مقبول من الخدمات الإدارية والقانونية، لكن ما يزال الطريق طويلًا نحو جعل التجربة عادلة وإنسانية بشكل كامل.

2. النتائج بالاستنتاجات العامة للتحليل

إذا ربطنا هذه النسب بالتحليل الشامل السابق، نجد أن الرضا العام المتوسّط نتاج تراكم عدة عوامل متداخلة:

- **إيجابيات رفعت مستوى الرضا:**

1. المعاملة الإنسانية الجيدة نسبيًا من قبل القضاة والكادر، والتي رصدتها المؤشرات الأخرى (54% بين جيد وممتاز).
2. السرية المقبولة للمعلومات المتعلقة بالقضايا (66% بين متوسط وممتاز)، ما يمنح المرأة إحساسًا بالأمان الاجتماعي ويحميها من الوصمة المجتمعية.
3. وجود محاولات للوساطة أو الصلح في بعض القضايا، مما يخفف من حدة النزاع القانوني.

- **سلبيات كبحت الرضا ومنعت وصوله إلى مستويات مرتفعة:**

1. الغموض في الإجراءات والرسوم المالية، حيث تجاوز تقييم الضعف والمتوسط 70% في هذا الجانب.
2. بطء إنجاز المعاملات وطول الانتظار بين الجلسات، الذي يترك المرأة في حالة تعليق اجتماعي ونفسي.
3. ضعف الدعم القانوني المجاني للفئات الهشة، ما يزيد شعورهن بالعجز ويجعل العدالة مشروطة بالقدرة الاقتصادية.
4. هذه المعطيات تفسر سبب تمركز غالبية النساء في خانة الرضا المتوسط؛ إنها ليست تجربة كارثية، لكنها مرهقة ومستهلكة نفسيًا، فلا تمنح المرأة إحساسًا بالطمأنينة والعدالة التامة.

الاستنتاج التفصيلي

صورة شاملة لرحلة المرأة المطلقة في الواقع الفلسطيني-سلفيت

يكشف هذا التحليل الممتد لنتائج استبيان البطاقات المجتمعية في محكمة سلفيت الشرعية أن تجربة المرأة الفلسطينية مع الطلاق تتجاوز حدود القانون والإجراء إلى عمق الحياة الاجتماعية والنفسية.

فالمرأة التي تتخذ قرار الانفصال في مجتمع محافظ لا تواجه فقط فقدان الاستقرار الأسري، بل تدخل في صراع متعدد الأبعاد:

- **بعد اجتماعي**: وصمة الطلاق، نظرة العائلة الممتدة والمجتمع المحلي، والضغط العاطفي المرتبط بمكانتها كأم أو زوجة سابقة.
- **بعد اقتصادي**: غالبًا ما تفقد المرأة مصدر دعم مالي مستقر، وتعاني صعوبة في تحمّل تكاليف التقاضي والتنقل، ما يجعلها أحيانًا رهينة لقدرتها الاقتصادية.
- **بعد قانوني وإداري**: سلسلة من الإجراءات المعقدة، المواعيد الطويلة بين الجلسات، الغموض في الرسوم والإجراءات، ونقص الاستشارات القانونية المتاحة بشكل مجاني أو يسير.

تشير نتائج التحليل إلى أن الرضا العام متوسط، لكنه يخفي خلفه رحلة إنهاك طويلة تعيشها النساء:

- إيجابيات التجربة:

المعاملة الإنسانية من قبل بعض موظفي المحكمة والقضاة تعكس بقاء القيم الأخلاقية والاجتماعية الفلسطينية.

احترام نسبي للسرية، وهو عنصر أساسي في حماية سمعة المرأة وأسرتها.

وجود مؤشرات على محاولات الوساطة والصلح، ما يعكس الوعي بأهمية الحلول المجتمعية.

- سلبيات التجربة:

غموض الإجراءات والرسوم المالية يجعل العدالة مربكة ومكلفة.

البطء في الإنجاز وفترات الانتظار الطويلة تترك النساء معلقات نفسيًا واجتماعيًا بين حياة انتهت وأخرى لم تبدأ بعد.

ضعف الدعم القانوني المجاني يجعل الفئات الأكثر هشاشة الأقل قدرة على الوصول إلى حقوقها، في إعادة إنتاج واضحة لدائرة التهميش.

في التكوين المجتمعي الفلسطيني الراهن، حيث تختلط القيم العائلية التقليدية مع ضغوط الواقع الاقتصادي والسياسي، تجد المرأة نفسها في منطقة رمادية:

- الدولة تقدم إطارًا قانونيًا لكنه محدود الموارد وبطيء الأداء.
- المجتمع يقدم دعمًا أخلاقيًا محدودًا لكنه يحاصرها بنظرات الوصم.
- المؤسسات المدنية موجودة لكنها غير كافية لتغطية احتياجات النساء الأكثر ضعفًا.

وهكذا، تصبح تجربة الطلاق مرآة لتقاطعات الضعف المؤسسي والاجتماعي في آن واحد.

وتبقى المرأة الفلسطينية المطلقة عالقة بين القانون والعرف، تبحث عن كرامتها واستقرارها في رحلة شاقة.

السيناريوهات المستقبلية

استنادًا إلى النتائج الحالية، يمكن رسم ثلاثة سيناريوهات لمستقبل خدمات المحكمة الشرعية للنساء في قضايا الطلاق:

1. السيناريو المتفائل (تحسينات شاملة وتدخل مؤسسي جاد)

ملامحه:

تطوير دليل واضح وميسر للإجراءات والرسوم المالية.

إنشاء وحدة دعم قانوني داخل المحكمة للنساء غير القادرات على التوكيل.

تقليص مدد الانتظار بين الجلسات عبر جداول أكثر انضباطًا واستخدام التكنولوجيا في تبليغ المواعيد.

شراكات فعالة مع جمعيات نسوية لتقديم توعية قانونية ونفسية.

النتيجة المتوقعة:

تتحول تجربة الطلاق من رحلة إنهاك إلى مسار منظم وواضح، تشعر فيه المرأة بالكرامة والتمكين، وتقل حالات الاستغلال أو التنازل القسري عن الحقوق.

2. سيناريو استمرار الوضع الراهن (تحسينات طفيفة وغير منهجية)

ملامحه:

استمرار البيروقراطية والبطء الحالي مع بعض المبادرات الفردية لتحسين الخدمة.

بقاء الدعم القانوني محدودًا.

تذبذب مستوى المعاملة الإنسانية حسب الموظف أو القاضي المتعامل مع القضية.

النتيجة المتوقعة:

يبقى الرضا العام متوسطًا، وتظل تجربة المرأة محفوفة بالقلق النفسي والاجتماعي، مع احتمال تنازل بعض النساء عن حقوقهن تحت ضغط الواقع.

3. السيناريو المتشائم (تدهور الخدمات وتفاقم الأزمات)

ملامحه:

تزايد عدد القضايا دون تطوير الموارد البشرية أو تحسين الإجراءات.

غياب الدعم القانوني وازدياد طول مدة التقاضي.

تسرب معلومات أو ضعف التعامل مع التهديدات قد يؤدي إلى فقدان ثقة النساء بالمؤسسة القضائية.

النتيجة المتوقعة:

تراجع ثقة النساء بالمحكمة الشرعية وتزايد اللجوء إلى حلول عرفية خارج القانون، ما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات الظلم الاجتماعي والنفسي على النساء.

التوصيات النهائية

تستند هذه التوصيات إلى نتائج التحليل والسيناريوهات السابقة، وهي جادة وتعكس تعاطفًا مع النساء لكنها تحمل نبرة حازمة لتأكيد ضرورة التغيير:

1. على المحكمة الشرعية في سلفيت

- إنشاء وحدة إرشاد قانوني مجانية داخل المحكمة لاستقبال النساء فور تقديم الطلبات.
- إعداد كتيبات إرشادية مبسطة توضح الخطوات والرسوم والحقوق القانونية.
- تقصير مدة الانتظار بين الجلسات عبر إدارة أفضل للجدولة وتفعيل الإشعارات الرقمية أو الهاتفية.
- تعزيز السرية والتعامل الإنساني من خلال تدريب الكادر الإداري على مهارات التعامل مع الفئات الهشة.

2. على مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات النسوية

- تنظيم ورش توعية قانونية ومجتمعية للنساء حول حقوقهن في الطلاق والحضانة والنفقة.
- توفير محامين متطوعين لمرافقة النساء غير القادرات على التوكيل.
- إطلاق خط ساخن أو منصة إلكترونية للإجابة على استفسارات النساء بشكل سريع وآمن.

3. على المستوى المجتمعي والإعلام المحلي

- كسر وصمة الطلاق عبر حملات توعية تركز على أن الطلاق حق قانوني وشرعي وليس فشلًا اجتماعيًا.
- التقليل من التدخلات العائلية الضاغطة التي تجبر النساء على التنازل عن حقوقهن.
- تعزيز ثقافة الوساطة والصلح بطرق تحفظ كرامة المرأة وتخفف من طول فترة النزاع القانوني.

إن هذه النتائج تمثل جرس إنذار واضحًا

المرأة الفلسطينية المطلقة لا تحتاج فقط إلى حكم قضائي، بل إلى رحلة إنسانية تحفظ كرامتها وتؤمن حقوقها كاملة.

أي تأجيل في معالجة أوجه القصور الحالية سيترك أثرًا نفسيًا واجتماعيًا عميقًا على النساء والأطفال والمجتمع بأسره.

التحرك الجاد اليوم ليس خيارًا، بل ضرورة أخلاقية ومجتمعية لضمان عدالة حقيقية تحفظ كرامة المرأة الفلسطينية في واحدة من أصعب لحظات حياتها.